

وزارة العمل الأمريكية

الاستنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2019

المغرب

حقق المغرب في عام 2019 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وتبنت الحكومة القانون 51.17، الذي يلزم الحكومة أن تطبق التعليم الإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 4 و 16 سنة بحلول عام 2025، وزادت بشكل كبير من عدد الملاحظات القضائية الخاصة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، من 5 قضايا في عام 2018 إلى 170 قضية في 2019. إلا أن الأطفال في المغرب يخطرطن في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك العمل المنزلي. كما يخطرط الأطفال في عمالة الأطفال في إنتاج المشغولات اليدوية. لا تفي القوانين المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل واستخدام الأطفال في الأنشطة غير المشروعة بالمعايير الدولية، ومفتشو العمل غير مخولين سلطة تقدير العقوبات. كما أن الأبحاث لم تتمكن من تحديد ما إذا كان قد تم فرض عقوبات على المخالفات ذات الصلة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال. وعلاوة على ذلك، فنطاق البرامج الحكومية التي تستهدف عمالة الأطفال غير كافٍ للمعالجة الشاملة لمدى انتشار المشكلة.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على عمالة الأطفال في المغرب.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	ضمان تمتع جميع الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أقل بحماية القانون، بما في ذلك الأطفال الذين يعملون لحسابهم الخاص، أو في مجال أعمال الحرف اليدوية التي يقل عدد العاملين فيها عن 5 عمال، أو الذين يعملون في المزارع أو المساكن الخاصة.	2019 – 2009
	تطبيق اللوائح ذات الصلة بالقانون الخاص بتحديد ظروف العمل لعاملات المنازل، وضمان السماح للمفتشين بالتفتيش على جميع القطاعات التي يعمل بها الأطفال.	2019 – 2017
	الحظر القانوني لجميع أنواع الأنشطة الخطرة التي قد تضر بصحة الأطفال وسلامتهم وأخلاقهم، بما في ذلك العمل المنزلي.	2019 – 2016
	ضمان حظر القوانين لاستخدام أو جلب أو عرض جميع الأطفال من سن 15 أو أقل لإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها.	2019 – 2015
	ضمان فرض القانون لعقوبات جنائية على العمل القسري.	2019
	ضمان حظر القانون جنائياً لاستخدام وجلب وعرض الأطفال لأغراض البغاء.	2019
الإنفاد	نشر المعلومات بشأن جهود إنفاذ قانون العمل، بما في ذلك المبالغ المخصصة لتمويل مفتشية الشغل.	2019 – 2015
	تحويل مفتشية الشغل القيام بتقدير العقوبات.	2019 – 2017
	زيادة عدد مفتشي الشغل المسؤولين عن تطبيق القوانين ذات الصلة بعمالة الأطفال للوفاء بالمشورة التقنية لمنظمة العمل الدولية، وضمان حصولهم على الموارد الكافية.	2019 – 2012
	تخفيض الأعباء الإدارية وتبسيط الإجراءات الخاصة بتنفيذ قوانين عمالة الأطفال بين الوكالات الحكومية.	2019 – 2013

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
	زيادة العقوبات على أرباب العمل الذين يستخدمون الأطفال في الأعمال الخطرة لتكون رادعاً فعالاً.	2019 – 2012
	نشر المعلومات الخاصة بجهود الإنفاذ الجنائي، بما في ذلك عدد المخالفات التي تم اكتشافها، وما إذا تم فرض عقوبات فيما يتعلق بأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2019 – 2012
البرامج الاجتماعية	جمع ونشر المعلومات، بما فيها البيانات الجزئية من استبيان 2017، بخصوص مدى وطبيعة عمالة الأطفال لوضع السياسات والبرامج، بما في ذلك قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.	2019 – 2016
	اتخاذ الإجراءات لضمان سلامة الأطفال في المدارس؛ إزالة العقبات من أمام التعليم، خصوصاً بالنسبة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة أو الذين لا يتحدثون لغة التدريس، والأطفال من المناطق الريفية، والأطفال المهاجرين؛ وزيادة معدلات تسجيل المواليد.	2019 – 2013
	توسيع نطاق البرامج القائمة لمعالجة مشكلة عمالة الأطفال بكامل أبعادها، بما في ذلك العمالة المنزلية القسرية.	2019 – 2013